الأمم المتحدة

E/AC.51/2006/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 March 2006
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والأربعون
الدورة التنظيمية، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦
الدورة الموضوعية، ١٤ آب/أغسطس – ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال*
مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي يورد تفاصيل الأعمال التي قامت بها كيانات عديدة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة منذ أواسط عام ٢٠٠٥، سبع مجموعات مواضيعية تحددت في إطار آلية التشاور الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

ولقد نوقشت ثلاثة مسائل سياسية مختارة في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ألا وهي: النهج الابتكارية التي وضعها كل كيان على حدة لتمويل برامج الشراكة الجديدة؛ وجهود الدعوة وإذكاء الوعي بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة؛ والتحديات والعراقيل التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في دعم هذه الشراكة. وفي الختام، يورد التقرير اقتراحات لتحسين التنسيق فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وتعزيز التعاون من أجل دعم برامج الشراكة الجديدة.

* E/AC.51/2006/1.

050506 050506 06-29110 (A)

أولا – مقدمة

١ – أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الخامسة والأربعين، بأن يقدم الأمين العام تقريرا إلى دورتها السادسة والأربعين بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ويأتي هذا التقرير استجابة لذلك الطلب، آخذا في الحسبان قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي تطلب فيه: (أ) إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أمانة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، (ب) إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، بالاستناد إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها.

ثانيا – دعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ – يعرض هذا التقرير تفاصيل الأعمال التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الشراكة الجديدة منذ أواسط عام ٢٠٠٥، وذلك على أساس المعلومات التي قدمتها كل وكالة من هذه الوكالات بشأن أعمالها في أفريقيا، وجرى تنظيمه حول المجموعات المواضيعية المحددة في إطار آلية التشاور الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. ويشمل الدعم الذي تقدمه وكالات منظومة الأمم المتحدة المساعدة التقنية والتمويل وجهود الدعوة ووضع المعايير.

ألف – تطوير الهياكل الأساسية

٣ – تضم مجموعة تطوير الهياكل الأساسية أربع مجموعات فرعية هي: النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والمياه والإصحاح.

٤ – ويدعم البنك الدولي برنامجا للإقراض يشمل مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية في الشراكة الجديدة. ويعمل البنك في تطوير عدد من المشاريع السليمة للشراكة الجديدة تبلغ قيمتها حوالي بليونين من الدولارات، في قطاعات النقل والتجارة والطاقة والمياه والاتصالات والمالية والزراعة، على مدار السنوات المالية الثلاث القادمة، منها: مشاريع في الهياكل الأساسية الإقليمية استجابة لأولويات خطة العمل القصيرة الأجل (مشروعان إقليميان إضافيان لتيسير النقل والتجارة في غرب ووسط أفريقيا، وبرنامج للهياكل الأساسية للاتصالات في منطقة الجنوب الأفريقي، ومشروعان لمجمعي الطاقة في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، وغير ذلك من مشاريع الطاقة في شرق أفريقيا، مثل المشروع التعاوني لتنمية حوض نهر كاغيرا)؛ وإدارة موارد المياه في حوضي نهري النيجر والنيل.

٥ - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة لوضع برامج قطاع النقل في إطار جدول أعمال الهياكل الأساسية للشراكة الجديدة، وهي تدعم دعما جادا قرار ياموسوكرو بشأن تحرير النقل الجوي وأمن المطارات والسلامة الجوية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الرامي إلى تيسير خطة العمل القصيرة الأجل التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)، وهي تشارك مشاركة نشطة في رصد تنفيذه. واشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي في تنظيم اجتماع لهيئة رصد تنفيذ قرار ياموسوكرو، والذي قُدم تقرير بشأنه إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي للنقل الجوي، الذي انعقد في صن سيتي في جنوب أفريقيا، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك إعداد واعتماد القواعد المتعلقة بالمنافسة من أجل تحرير النقل الجوي في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، وقدمت الدعم للجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنظيم اجتماعات وحلقات عمل من أجل تنفيذ الدول الأعضاء لقرار ياموسوكرو.

٦ - وتوفر منظمة الطيران المدني الدولي الدعم لتطوير النقل الجوي، ولا سيما في مجال سلامة الطيران عن طريق العديد من مشروعات التعاون التقني، مثل برنامج التعاون لتطوير تدابير السلامة التشغيلية واستمرار الصلاحية للطيران، وهو برنامج لبناء القدرات في مجال مراقبة السلامة الجوية، ويجري تنفيذه حاليا بدعم من منظمات دون إقليمية في أفريقيا. وسيتم تشغيل ثلاثة مشروعات تابعة لهذا البرنامج تشغيلا تاما بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة الطيران المدني الدولي، عن طريق برنامجها العالمي لتدقيق أمن الطيران، الذي يرمي إلى تشجيع أمن الطيران العالمي بواسطة مراجعة نظم أمن الطيران الوطنية، بإجراء أربع عمليات مراجعة لأمن الطيران للدول الأفريقية (من نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٥ حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، بما يصل بمجموع الدول الأفريقية التي جرت مراجعة تدابيرها الأمنية إلى ٣٣ دولة منذ بداية أعمال البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٧ - وفيما يتعلق بتركيز الشراكة الجديدة على الأمن البحري، قدمت المنظمة البحرية الدولية مساعدة تقنية في مجال الأمن البحري وأمن الموانئ لعدد من البلدان الأفريقية. وقدمت المنظمة البحرية الدولية، كجزء من دعمها للسلامة البحرية، المساعدة التقنية وبعثات إسداء المشورة لصياغة وتحديث قوانين وأحكام النقل البحري التجاري إلى غانا وسيشيل وسان تومي وبرينسيبي، في الفترة ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومن المقرر تقديم مساعدة تقنية مماثلة إلى أوغندا (آذار/مارس - تموز/يوليه ٢٠٠٦) وإلى غينيا - بيساو (نيسان/أبريل - آب/أغسطس ٢٠٠٦). وتواصل المنظمة البحرية الدولية كذلك

تقييم الهياكل الأساسية القائمة في عدد من البلدان الأفريقية الساحلية لمساعدتها في وضع إجراءات البحث والإنقاذ الدولية. ولقد أُنشئ مركز بحري لتنسيق عمليات الإنقاذ البحري في ممباسا، بكينيا، وسيفتتحه الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية في أيار/مايو ٢٠٠٦، إلى جانب مراكز فرعية في جمهورية تترانيا المتحدة وسيشيل.

٨ - وشرع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تنفيذ مشروع للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية مزود بقدرات مستدامة لتصميم وتنفيذ مبادرات إقليمية لتيسير التجارة والنقل. ولقد اختير ممر ترانس كابريغي، الذي يربط بين وولفيس بي في ناميبيا ولوساكا بزامبيا، كممر عبور تجريبي في أفريقيا. وأثناء حلقة العمل الأولى التي انعقدت في لوساكا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، اتفق أصحاب المصلحة من كل من القطاع الخاص والعام في زامبيا وناميبيا على إعداد خطة عمل للنظر في حلول للعقبات الرئيسية التي تعترض التجارة والنقل في الممر. ومن المعتزم تنظيم اجتماع متابعة في وولفيس بي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لمناقشة تنفيذ التدابير المحددة من أجل تحسين الأداء بالممر.

٩ - وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ركزت منظومة الأمم المتحدة على الإعداد لمرحلتي مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (جنيف، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتونس، ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للشراكة الجديدة. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برعاية وتنسيق العديد من المؤتمرات، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بمتابعة المرحلة الأولى من مؤتمر القمة، والمؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي للإعداد للمرحلة الثانية، الذي عُقد في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكمتابعة لأعمال مؤتمر القمة، ستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا مع الاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاديات المعرفة.

١٠ - وانضمت جامعة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية من أجل تطوير شبكة الجامعات الأفريقية لتعزيز قدرات الجامعات الأفريقية على المساهمة في مجتمع المعلومات العالمي والاستفادة منه. وتمثل الشبكة استجابة عملية لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وإسهاما كبيرا في تنفيذ الشراكة الجديدة في قطاع التعليم. وقُدم تقرير بشأن جدوى شبكة الجامعات الأفريقية، بما في ذلك دراسة حالة من بعض الجامعات في البلدان المشاركة، في مناسبة خاصة تابعة للمرحلة الثانية لمؤتمر القمة في تونس ونظمتها الرابطة الأفريقية للجامعات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١١ - وأجرت لجنة أفريقيا الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة والاتحاد الدولي للاتصالات، كجزء من أنشطتهما الإنمائية الموسعة من أجل أفريقيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دراسة بشأن الهياكل الأساسية للاتصالات العريضة النطاق من أجل وسط أفريقيا وشمالها وغربها. وبحثت الدراسة الهياكل الأساسية القائمة والمزمع إقامتها في المنطقة دون الإقليمية فضلا عن استعراض شامل لأطر العمل التنظيمية. وعُرضت نتائج هذه الدراسة في تقرير قُدم إلى حلقة عمل شملت جميع أصحاب المصلحة بشأن الهياكل الأساسية للاتصالات العريضة النطاق في وسط أفريقيا وشمالها وغربها. وتُستخدم نتائج هذا التقرير كمدخلات لمختلف الوثائق الاستراتيجية، ولا سيما التقرير المعنون ''إطار عمل الشراكة من أجل تنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا''. وقدم الاتحاد الدولي للاتصالات كذلك إسهامات عديدة في مبادرة المدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة من خلال تقديم الدعم في مجال تنظيم حلقة عمل في عام ٢٠٠٥، وتوفير زمالات لموظفي الاتصال القطريين للاجتماع بالشركاء لبحث خطط التنفيذ الوطنية وتمويل توظيف بعض الخبراء وسفرهم لعرض شريط فيديو ترويجي بالبلدان ودعم إنتاج هذا الشريط لمبادرة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، والمشاركة في حلقة عمل تنظم أثناء المؤتمر لمبادرة المدرسة الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة أثناء انعقاد مؤتمر القمة نفسه.

١٢ - ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، اجتماعا بشأن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية كمناسبة تنظم أثناء المرحلة الثانية لمؤتمر القمة في تونس. وفي سياق عملية ''وصل أفريقيا''، وبالتعاون مع كانتون جنيف، تم توفير تدريب مخصص للمهندسين والتقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وجرى تدريب ٢٠ من المهندسين والفنيين في ليسوتو، وبدأ تنفيذ مشروع ثان في مالي.

١٣ - وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعمها لاتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي في مجال البحوث والتطوير والتدريب والمتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية، لمساعدة الدول الأفريقية الأعضاء على وضع قدرات وطنية وإقليمية مستدامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتدريب والتعليم في مجالات التكنولوجيا والعلوم النووية المتصلة بالزراعة وصحة البشر والرصد البيئي وإدارة الموارد البيئية والميادين ذات الصلة.

١٤ - وفي قطاع الطاقة والمياه، تصدرت اللجنة الاقتصادية الأفريقية جهود هيئات الأمم المتحدة لإنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة من أجل أفريقيا، وهي آلية تعاونية مشتركة بين الوكالات لدعم جدول أعمال الطاقة التابع للشراكة الجديدة. وتشمل الأنشطة المنفذة

حتى الآن إنشاء منتدى لتبادل معلومات شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة من أجل أفريقيا وتوزيعها من خلال شبكة الإنترنت؛ ووضع أول مشروع استثمار وبناء قدرات صغير للطاقة المائية في أفريقيا؛ وإقامة منتدى لحوار السياسات لأصحاب المصلحة في أفريقيا؛ وتطوير مبادرة مشتركة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل برامج التدريب بشأن بناء القدرات في مجال تخطيط الموارد المتكامل.

١٥ - ويتمثل أحد الجوانب التي يتركز عليها التعاون الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أفريقيا في تطبيق طرائق الهيدرولوجيا النظائرية لمساعدة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لترشيد استغلال وإدارة موارد المياه الجوفية. وفي عام ٢٠٠٥ كانت مشاريع التعاون التقني التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في قطاع المياه، وذلك في شراكة مع وكالات إنمائية أخرى، تتركز على المشكلات الوطنية أو الإقليمية.

باء - الحكم والسلامة والأمن

١٦ - تهدف أعمال هذه المجموعة إلى تحقيق غايتين، هما: تشجيع الحكم الرشيد وتوفير الدعم لجهود السلام والأمن في أفريقيا. وتُولى أولوية عليا لمساعدة البلدان الأفريقية في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتعزيز نظم إدارتها الحكومية ودعم الإعمار في أعقاب الصراعات.

١٧ - وشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تسع بعثات دعم قطرية لاستعراض الأقران في أفريقيا، وفي بعثتي دعم لأعمال المتابعة، وثلاث بعثات للاستعراض نظمتها أمانة الآلية، وشارك الموظفون في بعثات الدعم المرسلة إلى كل من غانا ورواندا وموريشيوس وكينيا وأوغندا ونيجيريا والجزائر وجنوب أفريقيا وبنن. ويشمل دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كذلك استعراض و/أو إنتاج وثائق متصلة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، مثل تقارير التقييم الذاتي القطري وبرامج العمل القطرية، والتقارير القطرية العامة، وورقات المعلومات الأساسية والقضايا.

١٨ - وجدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توفير الدعم التقني والإداري المباشر لفريق خبراء الآلية وأمانتها. وحتى الآن انضم ٢٦ بلدا أفريقيا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ومن بين البلدان التسع التي استقبلت بعثات دعم قطرية يقودها أحد أعضاء فريق الخبراء، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ثمان منها (الجزائر وغانا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وأوغندا)، ودعم البرنامج الإنمائي كذلك جميع البلدان في عملياتها الوطنية المتعلقة بالتقييم الذاتي، وقدم الدعم المؤسسي لمراكز التنسيق التابعة للآلية ووضع هياكل وطنية للإشراف على العملية، فضلا عن تنظيم حلقات عمل للتوعية. وقدم

البرنامج الإنمائي، بوصفه أحد الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين، الدعم لفريق الخبراء ولأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، مساهما بذلك في التحضير للتقارير الدورية لفريق الخبراء وورقات القضايا، وبالمشاركة مع فريق الخبراء واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهم من الشركاء. ويعتزم البرنامج الإنمائي عقد الاجتماع السادس لمنتدى شؤون الحكم في أفريقيا في كيغالي في أيار/مايو ٢٠٠٦.

١٩ - ويندرج الدعم المقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشراكة الجديدة في مجال الحكم في إطار فئتين عريضتين، هما: تطبيق نهج وسبل ابتكارية والدعوة وتعميم الممارسات الجيدة في الحكم والإدارة العامة. ولقد أنشئ المدخل الشبكي لدليل شؤون الحكم في أفريقيا (http://www.unpan.org) في عام ٢٠٠٣، وهو مدخل شبكي للخدمة الذاتية ومتوفر للدول الأفريقية لدعم الجهود الجارية في مجال شؤون الحكم في المنطقة. ويساعد هذا المدخل الحكومات الأفريقية وشركائها في مجال التنمية على تحسين البرمجة والتنسيق والرصد والتقييم وتعبئة الموارد في مجال الحكم. ومنذ إنشاء هذا المدخل الشبكي، اتسمت أعماله بقدر كبير من الفعالية في مجال تشجيع الحوار مع الجهات المانحة بشأن اعتماد سبل موثوقة لتقييم أداء الحكم. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، تعاونت الإدارة مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل دعم الافتتاح الرسمي لشبكة معهد التنمية الإدارية الأفريقية. كما وضعت الإدارة مقترحات ملموسة لتعزيز قدرات مؤسسات التنمية الإدارية من أجل تخطيط وتطبيق برامج شاملة لتعميم القيم الأخلاقية والروح الاحترافية موجهة للخدمات الحكومية الأفريقية.

٢٠ - ولدى المجموعة الفرعية المعنية بالاستجابة في المجالات الإنسانية والإعمار في أعقاب الصراعات، والتي تترأسها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجالان من مجالات المسؤولية الرئيسية، هما: وضع مشاريع متكاملة للاستجابة في حالات الأزمات الإنسانية وتشجيع الانتعاش في أعقاب الصراعات في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، والبلدان الخارجة من حالات الصراع. ولقد اتفق على أن تحدد المجموعة الفرعية أولويات الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي عن طريق وضع وتعميم إطار عمل الإعمار والتنمية في أعقاب الصراعات. ويعد إطار العمل مشروعا تابعا للاتحاد الأفريقي نشأ عن إقرار الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي بأنه لابد من استحداث استراتيجيات انتعاش مستدامة لفترة ما بعد الصراعات لوقف التزايد في عدد البلدان التي تعود إلى مرحلة الصراع. وتمثل أول اجتماع للاتحاد الأفريقي بشأن هذا الموضوع في لقاء لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد وغيره من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في ديربان، بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأقرّ الاجتماع مجمل التوجيهات التي اقترحها مشروع إطار العمل، بما في ذلك العناصر المؤسسية المقترحة لإطار العمل هذا. ولقد انعقد اجتماع للخبراء الأفارقة والدوليين بشأن الإعمار

والتنمية في أعقاب الصراعات بمقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ لمراجعة إطار العمل المقترح.

٢١ - وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ مشروع لتجميع التقارير الأولية بشأن الانتعاش والإعمار في أعقاب الصراعات في ١٤ بلدا. وتوفر هذه التقارير معلومات أساسية وتحليلات لأسباب الصراعات الماضية وأنشطة الإعمار والانتعاش القائمة ومحاولة تحديد الاحتياجات والثغرات الهامة في التدخلات الماضية والحالية. ولقد أُكمل مؤخرا أول تقرير بشأن أنغولا، ومن المتوقع إكمال تقارير بشأن بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار وليبريا بحلول أواسط آذار/مارس.

٢٢ - وستستمر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في توفير مجموعة كبيرة من الدعم الموضوعي والتنظيمي لأعمال الأمانة للأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بغينيا - بيساو وبوروندي والتابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع تمديد ولاياتها حتى انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠٠٦. وتشجع هذه الأفرقة نهجا شاملا إزاء السلام والتنمية للبلدين، وتدعو إلى دعم طويل الأجل لجهودهما الإنمائية، تمشيا مع النهج الذي تشجعه الشراكة الجديدة.

٢٣ - ويركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعمه على بناء قدرات المنظمات الإقليمية لتعميم المسائل الجنسانية في جميع عملياتها، وكفالة المشاركة الفعالة للمرأة في مفاوضات السلام وجهود الإعمار، والتركيز على مسألة العنف القائم على نوع الجنس على المستويات الوطنية والإقليمية، وتوفير الدعم لاستعراض الخمس سنوات لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويقوم الصندوق بتنفيذ أعماله في مجال الدعوة السياسية وتيسير المشاركة الفعالة للمرأة في مفاوضات السلام مثل ما حدث في منطقة البحيرات الكبرى والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وبوروندي وسيراليون. ولقد أنشأ الصندوق وحدة معنية بالمسائل الجنسانية ضمن الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإسداء المشورة التقنية بشأن المسائل الجنسانية. ولقد أسفرت شراكة الصندوق مع الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي عن النجاح في إدراج نساء دارفور في الجولة السابعة لمباحثات أبوجا للسلام التي عقدها الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

جيم – الزراعة والتجارة وفرص الوصول إلى الأسواق

٢٤ – أهداف هذه المجموعة هي: المساعدة في الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وتحسين فرص وصول أفريقيا إلى الأسواق الخارجية. ويعد تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا عاملا أساسيا في تحقيق الهدف الأول.

٢٥ – وقد شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاجتماعات الإقليمية الخمسة للتنفيذ التي عقدت في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك قمة أكرا التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٥، والتي أدت إلى اعتماد خطة عمل تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه، وعقد المعتكف التابع للشراكة الجديدة والمعني بخطة العمل الرامية لدفع تنفيذ جدول أعمال البرنامج على الصعيدين الإقليمي والقطري (عقد في ٢٤ و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في بريتوريا بجنوب أفريقيا).

٢٦ – وقد ساعدت منظمة الأغذية والزراعة أمانة الشراكة الجديدة في إعداد دليل يشمل القطاعات الفرعية المتعلقة بالماشية ومصائد الأسماك والغابات لتوسيع نطاق البرنامج الأصلي للتنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وقد أكملت مشاريع الفصول الثلاثة في عام ٢٠٠٥، واستعرضها الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتضمن فصل الغابات من الدليل مقترحات الغابات الواردة في إطار المبادرة البيئية التابعة للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، التي تعتمد بشدة على الدراسة المستقبلية الحرجية لأفريقيا التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في تحليلها للوضع الحالي للغابات والحراجة والقضايا الرئيسية التي ينبغي تناولها، وفي اقتراح مجالات تدخل استراتيجية. ويشير فصل الأسماك في الدليل إلى إطار العمل المؤسسي الضعيف والإدارة السيئة وغير الفعالة لمصائد الأسماك وانعدام الموارد البشرية والمالية بوصفها أهم العقبات التي تواجه مصائد الأسماك البحرية. ويسلط فصل الماشية الضوء على أهمية الماشية، التي تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الأرصدة الزراعية الرأسمالية في أفريقيا جنوب الصحراء. وتبلغ مساهمة الماشية في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي حوالي ٣٠ في المائة في المتوسط.

٢٧ – وقد ظلت منظمة الأغذية والزراعة تقدم أيضا الدعم المالي والتقني لتعجيل تنفيذ البرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. وقد وجهت الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي إلى دعم أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. وعلى سبيل المثال، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم لوضع برامج الاستثمار الوطنية المتوسطة الأجل ودراسات موجزة للمشاريع المقبولة لدى المصارف التي يمولها برنامج التعاون التقني التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق

الاستئماني الإيطالي. وبرامج الاستثمار هي أطر واسعة النطاق لتعزيز الزراعة والتنمية الريفية. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، انتهى إعداد حوالي ٢٠٠ دراسة موجزة للمشاريع. وعرضت المنظمة أيضا تقديم الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإعداد برنامج إقليمي عن إدارة المياه الزراعية من أجل الأمن الغذائي، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإعداد مذكرة نظرية عن الاستثمار الإقليمي في مجال الزراعة تتضمن سبعة مجالات مواضيعية للتدخل.

٢٨ - ومتابعة لمذكرة التفاهم الموقعة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمساعدة أمانة الشراكة الجديدة في الحصول على المساهمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني الأفريقية والاستفادة منها، أعد الصندوق برنامج دعم لبناء الشراكة والتعاون بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المزارعين والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في مجال البرمجة القائمة على المشاركة. وينطوي هذا البرنامج، بصورة أكثر تحديدا، على تقديم المساعدة التقنية في مجال تنظيم تصميم قائم على المشاركة لمشاريع زراعية مختارة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، شارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضا في قمة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنية بتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا التي عقدت في أكرا، غانا. وقد حضر ممثل عن الصندوق أيضا معتكف البرنامج في بريتوريا بجنوب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لتقديم الدعم للشراكة الجديدة لتنفيذ توصيات القمة. ويؤدي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا دورا رئيسيا في مبادرات محددة من مبادرات الشراكة الجديدة التي تهدف إلى زيادة الابتكارات، بما في ذلك من خلال مبادرة ''أرز أفريقيا الجديد''، ونشر تكنولوجيات التجهيز وإيجاد أسواق إقليمية للمينهوت (الكسافا). وفيما يتعلق بالأسواق الإقليمية للمينهوت، تم وضع برنامج لتعزيز التجهيز الابتكاري للمينهوت وفرص تسويقه بالإضافة إلى إدارة المعارف وتعزيز القدرات. وسيساهم تجهيز المينهوت ومبادرة التسويق لأفريقيا جنوب الصحراء في زيادة دخل أصحاب المصلحة في جميع مراحل سلسلة السلع الأساسية.

٢٩ - وتتركز المساعدة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي على مجالين من المجالات ذات الأولوية المحددة في مذكرة التفاهم الموقعة قبل ثلاث سنوات. وقد قام برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بتقديم الدعم إلى حلقة دراسية رفيعة المستوى عقدت لاستعراض نتائج وتوصيات دراسة عن نظم احتياطيات الأغذية لحالات الطوارئ، ومناقشة الدروس المستفادة والخبرات الحالية في مجال هذه النظم وتقاسمها، والتخطيط للطوارئ، ومعلومات الإنذار المبكر، وتأثير التجارة عبر الحدود على تعزيز الأمن الغذائي الإقليمي. وقد

كانت هذه التوصيات، مع أولويات اتخاذ إجراء مبكر، مطروحة على جدول أعمال الاجتماعات الإقليمية الأربع لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا لتخطيط التنفيذ، وهي الاجتماعات التي نظمتها الشراكة الجديدة في عام ٢٠٠٥. وقد طرحت أمانة الشراكة الجديدة وبرنامج الأغذية العالمي وفرقة العمل المعنية بمسألة الجوع في الألفية برنامجا تجريبيا للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية والصحة يهدف إلى ربط التغذية المدرسية بالتنمية الزراعية من خلال شراء الغذاء المنتج محليا ومنزليا واستخدامه. واختارت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عشرة بلدان أفريقية لتجربة برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٥، قدم برنامج التعاون التقني في مجال الأغذية والزراعة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أفريقيا الدعم لعدة مشاريع وطنية وإقليمية في الدول الأعضاء تهدف إلى تحقيق هدفي تخفيف وطأة الفقر والأمن الغذائي. وقد شملت الأنشطة بصورة رئيسية تطبيق الإشعاعات والنظائر المشعة في مكافحة الآفات، مع التركيز الخاص على استئصال ذبابة التسي تسي؛ وتحسين المحاصيل وتعزيز إنتاجية الماشية عن طريق التلقيح الاصطناعي والمكملات الغذائية. ومن مجالات تركيز برنامج التعاون التقني في أفريقيا الرئيسية نشر طريقة تعقيم الحشرات في سياق الإدارة المتكاملة للآفات على مستوى المناطق لدعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذبابة التسي تسي في مناطق مختارة من الدول الأعضاء الأفريقية. وستواصل الوكالة، في ذلك السياق، المساهمة مباشرة في خطة عمل حملة البلدان الأفريقية لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات من خلال تنفيذ مشروع تعاون تقني إقليمي وتسعة مشاريع تعاون تقني وطنية في إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ومالي.

٣١ - وفي مجال الماشية، تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ مشروع إقليمي لدعم الجهد العالمي المبذول لمكافحة أمراض الحيوانات الرئيسية العابرة للحدود التي تصيب الماشية في المنطقة واستئصالها بقيادة مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، في إطار استراتيجية شراكة مع الاتحاد الأفريقي. ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين قدراتها الوطنية المتعلقة بتشخيص الأوبئة الحيوانية الرئيسية ومكافحتها، وبالتالي تيسير مشاركتها في الأسواق الدولية.

٣٢ - وبالعمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي، ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتصدر الأنشطة التي تهدف إلى ضمان تحقيق البلدان الأفريقية لأفضل النتائج الممكنة من المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية ومع الاتحاد الأوروبي بشأن مختلف اتفاقات الشراكة. وتشمل هذه الأنشطة حلقات عمل تدريبية وجلسات رفيعة المستوى لتقارع الأفكار تضم

خبراء ومفاوضين للتوصل إلى مواقف مشتركة وتعزيز الموقف التفاوضي للبلدان الأفريقية، وإجراء دراسات تحليلية لاقتراح توصيات واستراتيجيات في مجال السياسات لتحسين القدرة التنافسية وفرص الوصول إلى الأسواق.

٣٣ - ويواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في مجال تعزيز مشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة لا سيما فيما يتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق (الزراعة، وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات) والمفاوضات المتعلقة بالقواعد وبرنامج التنمية. وقد قدمت هذه المساعدة أثناء العملية التحضيرية التي أدت إلى انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وقد قدمت المساعدة للبلدان الأفريقية منفردة، وللمجموعة الأفريقية للمفاوضين التجاريين في جنيف، ولمؤتمري الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة اللذان عقدا في القاهرة (حزيران/يونيه ٢٠٠٥) وأروشا بجمهورية تترانيا المتحدة (تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٥)، فضلا عن التجمعات الأفريقية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. واستمر الأونكتاد في تقديم المساعدة المتصلة ببناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالتجارة، من بينها: قانون المنافسة والسياسات التجارية والتنمية الريفية المستدامة؛ وتعزيز إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية العضوية والتعاون الإقليمي في القطاع. وقد طرح الأونكتاد أيضا مبادرتي التجارة البيولوجية والوقود البيولوجي التي استفادت منهما البلدان الأفريقية. وينتفع حاليا ٢٣ بلدا أفريقيا من الإطار المتكامل لبرنامج المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة (إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر).

٣٤ - وتقدم منظمة التجارة العالمية مجموعة من المساعدات التقنية والأنشطة التدريبية لدعم البلدان الأفريقية في مجال التجارة. وفي عام ٢٠٠٥، وجهت ٤٥ في المائة من المساعدة التقنية لمنظمة التجارة العالمية المتصلة بالتجارة على المستوى الوطني و ٣٨ في المائة على المستوى الإقليمي إلى البلدان الأفريقية.

٣٥ - وينفذ مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية معا البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. والبرنامج حاليا في المرحلة الثانية، ويتوقع أن يكتمل في أوائل عام ٢٠٠٧، وهدفه الرئيسي بناء قدرات البلدان المستفيدة في مجال النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتهدف الوحدة رقم ٢ من البرنامج، الذي تؤدي فيه المنظمة دورا قياديا في

التنفيذ، إلى تعزيز نشر المعلومات المتصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال إنشاء/تعزيز مراكز الإحالة ومراكز الفحص الوطنية، وكذلك تدريب مشغليها. وقد شهد عام ٢٠٠٥ توحيد التنفيذ لثمانية بلدان من بلدان البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (أوغندا وبنن وبوركينافاسو وتونس وجمهورية تترانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وكينيا)، ويتوقع أن تخرج من البرنامج بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد تم القيام ببعثات تقنية وتدريبية تشمل استشاريين من مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية إلى جميع هذه البلدان (تم بالفعل إيفاد البعثة التدريبية إلى كينيا في عام ٢٠٠٤).

٣٦ - وقد واصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برامج المساعدة التقنية التابعة لها في أفريقيا في إطار المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤ كعنصر للتنمية الصناعية المستدامة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وضمن هذا الإطار، طرحت اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية معا، ''مبادرة القطن'' التي تهدف إلى تحسين نوعية تجهيز القطن ومعاييره وترقية تقنيته في بنن وبوركينافاسو وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال والكاميرون وكوت ديفوار ومالي ونيجيريا.

دال - البيئة والسكان والتحضر

٣٧ - يهدف عمل هذه المجموعة أساسا إلى تشجيع سياسات التنمية المستدامة في أفريقيا، لا سيما تقديم المساعدة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٨ - وحتى أيار/مايو ٢٠٠٥، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، قد نظم خمسة اجتماعات استشارية دون إقليمية في الجزائر وأبوجا ومدينة جيبوتي وليبرفيل وغابورون، تهدف إلى استعراض مشاريع تقارير خطط العمل دون الإقليمية في مجال البيئة. وخلال الفترة ما بيت آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، سيتم عقد خمسة اجتماعات دون إقليمية لإقرار واعتماد خطط العمل دون الإقليمية المعنية في مجال البيئة. وسيتم تقديم الدعم إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية لوضع قاعدة بيانات للمشاريع والبرامج الجارية في المنطقة دون الإقليمية.

٣٩ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا تنفيذ أنشطة متعلقة بأولوية خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتعلقة بتحسين الصحة والبيئة من خلال خفض تلوث الهواء في المناطق الحضرية. والأنشطة الرئيسية المتعلقة بتحسين تلوث الهواء في المناطق الحضرية التي تمت هي: تقديم الدعم من أجل القضاء على استخدام البترين الذي يحتوي على

رصاص، وإدخال محولات المركبات الحفازة، وتقليل مستويات الكبريت في الوقود، لا سيما الديزل. ولدعم تنفيذ الشراكة الجديدة، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا بمساعدة ١٢ بلدا أفريقيا من خلال عملية مشروع التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، الذي يتضمن تحديد الأولويات والاحتياجات الوطنية لبناء القدرات اللازمة لمعالجة المسائل البيئية العالمية، لا سيما: التنوع البيولوجي وتغير المناخ والملوثات العضوية الثابتة وتدهور التربة (بغرض تحفيز العمل المدعوم بمساعدة داخلية و/أو خارجية لتلبية تلك الاحتياجات بطريقة منسقة ومخططة). ومعظم البلدان في مراحل متقدمة من إكمال تقاريرها وخطط عملها المتعلقة بالتقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

٤٠ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا تقديم الدعم لوضع البرنامج الإطاري للسنوات العشر المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في سياق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وخطط العمل البيئي التابعة للشراكة الجديدة. وعمل البرنامج مع وزارة البيئة والسلامة النووية الاتحادية في ألمانيا على تشكيل ''فرقة العمل المعنية بالتعاون مع أفريقيا'' لزيادة تطوير إطار السنوات العشر المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وتنفيذه.

٤١ - وتتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولية عن جانب من دعم تنفيذ البرنامج الإطاري للسنوات العشر، بوصفها الهيئة التي تدير عملية مراكش المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتعتزم الإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل بصورة وثيقة مع أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٢ - ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بأنشطة للتعاون التقني وأنشطة إنمائية في مختلف البلدان الأفريقية، وهي أنشطة تؤثر تأثيرا إيجابيا على تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: التنمية الحضرية وتحسين الإسكان، ودعم حسن الإدارة المحلية والأمن الحضري، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وتقديم التدريب وبناء القدرات لتوفير المأوى على نحو فعال، وتحقيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية. ويشكل برنامج الشراكة الجديدة المتعلق بالمدن عنصرا أساسيا في الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة بصورة مباشرة. وقد وُضع البرنامج باعتباره وسيلة لتحقيق مكاسب سريعة للشراكة. وقد انتهت المرحلة الأولى بنجاح، وينشر التقرير العالمي المتعلق بها قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ومن المقرر تعميمه في فانكوفر بكندا، بالموازاة مع انعقاد الدورة الثالثة للمنتدى الحضري

العالمي الذي ينظمه موئل الأمم المتحدة، بدعوة من الحكومة الكندية. وستركز المسائل ذات الأولوية المقترحة للمرحلة الثانية من برنامج الشراكة الجديدة المتعلق بالمدن على ما يلي: (أ) النهوض بالمدن المشمولة بالبرنامج (سيتضاعف عددها حيث سيرتفع من ٧ إلى ١٢) باعتبارها محركات لتحقيق النمو وأدوات للتكامل الإقليمي؛ (ب) توعية السلطات المحلية والمجتمعات المحلية وتبصيرها بأهمية أهداف الشراكة الجديدة بالنسبة للتنمية الأفريقية، (ج) تعزيز قدرة السلطات المحلية على مساعدة الحكومات الوطنية في بلوغ أهداف هذه الشراكة وفي إدارة تقديم الخدمات الأساسية.

٤٣ - وعقب توقيع مذكرة التفاهم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على اتفاق بشأن مشروع تعاون مع المفوضية يرمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للمفوضية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لوضع إطار للسياسة العامة في مجال الصحة الإنجابية على مستوى القارة، وافق عليه وزراء الصحة بدول الاتحاد الأفريقي في غابورون وأقره المجلس التنفيذي للاتحاد في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. كما قدم الصندوق الدعم للمفوضية في وضع مشروع سياسة عامة أفريقية للشباب وورقة نظرية بشأن الشباب الأفريقي. وجرت مناقشة الورقتين معا مع أفرقة مختارة من الشباب والخبراء من القارة. وتعهد الصندوق فيما بعد بدعم منتدى الشباب والاجتماع الوزاري بشأن الشباب قبل أن تعرض المفوضية مشروع السياسة العامة عند اجتماع المجلس التنفيذي في منتصف عام ٢٠٠٦. وساعد الصندوق المفوضية في إعداد تقرير عن ''ممارسات ثقافية إيجابية مختارة'' في أفريقيا (معزز بأمثلة من ٣٠ بلدا أفريقيا). وترتبط الممارسات المختارة بنظم الدعم الاجتماعي التي لها صلة بالحد من الفقر، وتمكين المرأة وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق خدمات تقنية إلى المفوضية لتحقيق جملة أغراض منها ما يلي: (أ) استعراض ووضع استراتيجيات لتعزيز النظم الصحية الأفريقية؛ (ب) تحديد مشاريع صحية نموذجية (أفضل الممارسات)؛ (ج) وضع استراتيجيات لتنفيذ خارطة الطريق لإسراع وتيرة تخفيض معدل وفيات الأمهات والرضع في أفريقيا.

٤٤ - ويساعد الاتحاد الدولي للاتصالات على تهيئة البلدان الأفريقية لمسايرة متطلبات الشحن الآمن والبيئة النظيفة. وقد تلقت بعض دول العلم المساعدةَ عن طريق دورات تدريبية في مجال الوقاية من التلوث البيئي وحماية البيئة البحرية. وفي عام ٢٠٠٥، قُدمت المساعدة إلى غانا والكاميرون وموريتانيا وغابون وجنوب أفريقيا لإعداد خطط طوارئ للتعامل مع انسكاب النفط. وتم تدريب ما يزيد على ٢٠٠ من رعايا هذه البلدان.

٤٥ - وخلال عام ٢٠٠٥، قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بتعاون وثيق مع وزارات البيئة والوحدات المعنية بالأوزون في البلدان المستفيدة، بإعداد وتنفيذ ٧ مشاريع استثمارية في أفريقيا (مصر، وكوت ديفوار، ونيجيريا، والجماهيرية العربية الليبية (مشاريع الإلغاء التدريجي للأوزون)، المغرب (مواد التطير المتبخرة وأزهار الزينة والبستنة)، والجماهيرية العربية الليبية (البستنة) وزمبابوي (التبغ)، بهدف الإلغاء التدريجي لما يقدر بنحو ٤٦٧,٤٠ طن من المواد المستنفدة للأوزون الآتية من أجهزة التبريد والمرذاذات (الإيروسول) والمذيبات ومواد التطير المتبخرة المستخدمة للأغراض التجارية والمترلية. ويشمل المشروع المتعلق بمواد التطير المتبخرة بدائل لبروميد الميثيل في ثلاثة مشاريع استثمارية بهدف الإلغاء التدريجي لكمية ١١٠ طن من المواد ذات القدرة على استنفاد الأزون.

٤٦ - وفي مجال تغير المناخ، نفذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خلال عام ٢٠٠٥ مشروعا لفائدة بلدان جنوب أفريقيا الناطقة بالفرنسية يرمي إلى تقديم التدريب والمساعدة للمنسقين الحكوميين في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ولممثلين من القطاع الخاص، وذلك بهدف تحسين قدرتهم على معالجة مراحل دورة المشاريع المندرجة في إطار آلية التنمية النظيفة، وكذلك تعزيز قدرتهم على تحديد ووضع وإعداد مشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة والوصول بها إلى الحد الذي يمكن معه أن يختارها المستثمرون. وشملت هذه البلدان بنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

هاء - تنمية الموارد البشرية والعمالة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٧ - تندرج ضمن هذه المجموعة ثلاث مجموعات فرعية وهي: التعليم، والعمالة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي إطار العمل المتعلق بالتعليم، قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمساعدتها في إنهاء استعراض العقد الأفريقي من أجل التعليم كما أوصى بذلك المؤتمر الثاني لوزراء التعليم في أفريقيا، وفي إعادة هيكلة إدارة الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا التابعة للمفوضية. وتم إقرار وثيقة الاستعراض من قبل المؤتمر الاستثنائي لوزراء التعليم المعقود في أديس أبابا في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. واعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها السادسة المعقودة في الخرطوم (٢٣ و٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) قرارا بشأن العقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥)، وإطار خطة العمل للعقد. وستتابع اليونيسكو القرار الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي عن طريق المساعدة في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الخاصة بالعقد الثاني وفي تنفيذها، ولا سيما عن طريق مكاتب اليونيسكو الميدانية ومعاهدها في أفريقيا.

٤٨ - ونظمت اليونيسكو اجتماعا لمنسقي التعليم للجميع في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لاستعراض خطة عمل داكار. ونشرت بهذه المناسبة وثيقة تتضمن ستعراضا وتوقعات ستوفر أساسا لصوغ وتعديل السياسات التعليمية في أفريقيا. ويجري تنفيذ ثلاثة جوانب مهملة نسبيا، وإن كانت تتسم بالأهمية، من جدول أعمال توفير التعليم للجميع خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهي مبادرة محو الأمية من أجل التمكين، ومبادرة تدريب المدرسين في أفريقيا جنوب الصحراء، والمبادرة العالمية المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم. وحددت لهذه المبادرات الثلاث أطر زمنية تمتد حتى عام ٢٠١٥. ومبادرة محو الأمية من أجل التمكين هي برنامج عمل موجه للبلدان التي تنخفض فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة مع ارتفاع عدد السكان (أكثر من ١٠ مليون نسمة)، ويتوخى فيها تنمية مهارات القراءة والكتابة المتصلة بمبادرة التعليم للجميع من أجل زيادة فرص التعلم إلى حد كبير في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. وتشمل هذه المبادرة ١٨ بلدا أفريقية وهي إثيوبيا، وإريتريا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، غينيا - بيساو، ومالي، ومدغشقر، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

٤٩ - وأعدت اليونيسكو وثيقة عن موضوع ''التعليم والثقافة في سعي أفريقيا نحو التنمية''، تتوخى إبراز الروابط بين التعليم والثقافة باعتبارهما مقومين أساسين لتحقيق التنمية المستدامة في القارة. وقد قدمت الوثيقة في اجتماعي وزراء التعليم والثقافة اللذين نظما في إطار التحضير لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السادس المعقود في الخرطوم يومي ٢٣ و٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والذي أعاد تأكيد الروابط القائمة بين الثقافة والتعليم والدور الذي يؤديه كل منهما في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة.

٥٠ - وواصلت منظمة العمل الدولية تنفيذ برامج في البلدان الأفريقية تتعلق باستراتيجيات العمالة والإنتاجية، ومبادرة تنظيم المشاريع، وتنمية الموارد والمهارات البشرية التي لها صلة مباشرة بالعمالة وإدرار الدخل، والمشاريع الإنمائية المعتمدة على كثافة اليد العاملة، والنهوض بالتعاونيات وترويج الإعلان المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل الاقتصاد غير النظامي، وهجرة اليد العاملة. وسيساعد التعاون القائم بين منظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي على رسم آفاق التعاون بين المؤسستين مستقبلا، ولا سيما فيما يتعلق بعملية ونتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن تخفيف وطأة الفقر وخلق فرص العمل (المعقود في واغادوغو عام ٢٠٠٤). وجرى الاعتراف على نطاق واسع بما يكتسيه تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي

للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية من أهمية بالنسبة لسياسات وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥١ - وشارك المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجلس الأفريقي للتنمية الصحية المستدامة، في استضافة الاجتماع التشاوري الأفريقي بشأن الأزمات التي تواجه الموارد البشرية في مجال الصحة في المنطقة الأفريقية. وأعد المشاركون في الاجتماع توصيات أساسية، بما في ذلك استراتيجيات وأنشطة متابعة ترمي إلى تسوية الأزمات التي تواجه الموارد البشرية في قطاع الصحة. وأتاح المكتب الإقليمي مزيدا من الزخم من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية الصحية للشراكة الجديدة في المنطقة الأفريقية. وتمثل هذه الاستراتيجية الصحية أحد أهم الإسهامات في الاستراتيجية التعاونية القطرية لمنظمة الصحة العالمية، التي تُنفذ في ٤٦ بلدا في المنطقة الأفريقية.

٥٢ - وساهمت المنظمة الدولية للهجرة، في إطار فرقة العمل المعنية بالتعليم في أفريقيا، في الأعمال التحضيرية المتعلقة بإطار الشراكة الجديدة الخاص بالتعليم والعلوم والتكنولوجيا، وهي الأعمال التي أفضت إلى المؤتمر الوزاري المعني بالتعليم المعقود في الجزائر العاصمة في أيار/مايو ٢٠٠٥. وفي إطار متابعة تنفيذ خطة العمل المعتمدة في المؤتمر، ما فتئت المنظمة الدولية للهجرة تقدم الدعم التقني للبلدان الأفريقية، بناء على طلب الدول الأعضاء، لمساعدتها في وضع برامج تتركز على تسخير مهارات المهاجرين من أبنائها ومعارفهم لدعم قطاع التعليم (مثل برنامج تبادل الشباب بين غانا وإثيوبيا). وعملت المنظمة الدولية للهجرة بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لوضع خطة عمل واستراتيجية لتنمية الموارد البشرية على نطاق القارة. وعقدت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، اجتماعا ضم ٢٢ بلدا من شرق أفريقيا وجنوبها من أجل وضع إطار سياسات مشترك لمناقشة وتحليل المسائل المتصلة بالهجرة والتنمية في المنطقة. وكان الهدف الأساسي لحلقة العمل المعقودة في هراري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ هو تحديد سياسات لتنمية الموارد البشرية ستركز على استبقاء الموارد المتاحة محليا وفي المهجر واستغلالها وتعبئتها، وعلى تزويد القطاعين الخاص والعام بالرأسمال البشري على نحو فعال.

٥٣ - ووقع صندوق الأمم المتحدة للسكان وأمانة الشراكة الجديدة رسالة تفاهم يقدم الصندوق بموجبها الدعم لأمانة الشراكة الجديدة لمساعدتها على إدراج المسائل المتعلقة بالتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع البرامج القطاعية، وكذلك لوضع

مؤشرات للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتوعية مستشاري الشراكة الجديدة وموظفيها الفنيين والإداريين بالمسائل الجنسانية، وتطوير قدراتهم في هذا المجال. وشارك الصندوق أيضا في الاجتماعات التشاورية بشأن دور مفوضية الاتحاد الأفريقي في تكثيف جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما قدم إسهامات تقنية في مشروع الخطة الاستراتيجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، وفي الخطة الاستراتيجية لرصد حالة الإيدز في أفريقيا.

٥٤ - وأسفرت أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال مكافحة فيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن إجراء تغييرات تشريعية مهمة في عدد من البلدان، بما في ذلك وضع تشريع يضمن إمكانية الحصول مجانا على العلاج المضاد لفيروس النسخ العكسي في توغو وبوركينا فاسو، وزيادة تحسين سبل الحصول على العلاج والدعم للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بناء قدرات شركائه من المؤسسات، مثل اللجان الوطنية لمكافحة الإيدز، ولجان التسريح، ومؤسسات التدريب، والجامعات، والحكومات المحلية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وقدم الصندوق أيضا الدعم التقني للجان الوطنية المعنية بمكافحة الإيدز من أجل إدراج الشواغل الجنسانية في أعمال مؤسساتها، ولمساعدة سياساتها وبرامجها الوطنية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٥ - وتشارك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد بدأت خمسة بلدان (إثيوبيا، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، والكاميرون، وكينيا) دراسات عن اللقاحات وتتعاون على إعداد دراسة تتوخى اعتماد التقنيات النووية لوصف التنوع الجيني لفيروس نقص المناعة البشرية بغرض استحداث لقاحات وتقييم الاستجابات المناعية عند الأفراد المصابين بالفيروس، ورصد ظهور مقاومة الأدوية. وفي سياق مذكرة التفاهم المبرمة مع المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، واصلت الوكالة تقديم الدعم في إطار مشروع إقليمي يوفر المساعدة للبرنامج الأفريقي للقاحات المضادة للإيدز، وهو شبكة من العلماء ممولة من منظمة الصحة العالمية.

واو - العلم والتكنولوجيا

٥٦ - إن الهدف الأول لهذه المجموعة المواضيعية هو دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل بناء قدرتها العلمية والتكنولوجية وتعزيزها. وفي هذا الصدد، قدمت اليونيسكو الدعم لأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بتنمية الموارد البشرية والتدريب لتنظيم الاجتماع الثاني لوزراء العلوم والتكنولوجيا في أفريقيا، الذي عقد في

داكار، السنغال، في الفترة من ١٢ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد اعتمدت خطة عمل موحدة خلال الاجتماع. وأيد اجتماع القمة السادس للاتحاد الأفريقي المعقود في الخرطوم نتائج المؤتمر الوزاري. وأيد مؤتمر القمة كذلك إنشاء فريق عامل رفيع المستوى مشترك بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة واليونيسكو لإعداد برنامج شامل لإنشاء وتمويل مراكز تفوق في أفريقيا من أجل تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وفي إطار متابعة اليونيسكو للتوصية المتعلقة بإنشاء الفريق العامل، ستعقد اجتماعا مع أمانة الشراكة الجديدة المعنية بالعلوم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٥٧ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعما نشطا لخطة عمل الشراكة الجديدة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا، وكذلك للثورة الأفريقية الخضراء وبرامج التكنولوجيا الأحيائية. وسعيا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى النهوض بهذه المسائل، تروج اللجنة لإنشاء مؤسسة أفريقية للعلوم لتمويل برامج العلم والتكنولوجيا في أفريقيا، وإقامة مركز للثورة الأفريقية الخضراء للمساعدة في تنفيذ مقررات الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

٥٨ - ويواصل مركز ماستريخت للبحوث الاقتصادية المعني بالابتكار والتكنولوجيا التابع لجامعة الأمم المتحدة المساهمة في مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا التابعة للشراكة الجديدة، من أجل تطوير أدوات مفيدة لأفريقيا لإجراء دراسات مسحية للابتكار ومبادئ توجيهية له. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أنجز فريق الخبراء العامل التابع للشراكة الجديدة وثيقة إطارية حددت الترتيبات التقنية والمؤسسية اللازمة لإجراء دراسات مسحية للابتكار في البلدان الأفريقية، مستفيدة من دراسة منهجية أساسية عن تصميم دراسة مسحية للابتكار ذات صلة بالسياسات العامة للشراكة الجديدة، نفذها، في سنة ٢٠٠٤، فريق البحث التابع لمعهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة (الذي أصبح الآن اسمه مركز ماستريخت للبحوث الاقتصادية المعني بالابتكار والتكنولوجيا التابع لجامعة الأمم المتحدة). ويعمل الآن مركز ماستريخت على بناء قدرة صناع القرار والباحثين الأفارقة عن طريق شبكة دراسات الابتكار ومراكز تعزيز القدرة التابعة له. وستضطلع المراكز بالبحوث، وتسهل إقامة الشبكات بين العلماء وصناع القرار والمستثمرين الإنمائيين في هذا الميدان. وتساعد المراكز أيضا الباحثين والممارسين الأفارقة على التواصل مع الأوساط الدولية للعلماء المهتمين بمسائل سياسات الابتكار والمشاركة فيها.

٥٩ - ويُركز الدعم الذي تقدمه المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى الدول الأعضاء الأفريقية على مساعدتها في بناء قدراتها الوطنية وتحقيق الاستفادة القصوى من نظم الملكية الفكرية لديها. ووضعت منهجية من أجل إجراء تقييم شامل لحالة الملكية الفكرية في بلدان

أفريقية مختارة، هي: إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، زمبابوي، السودان، سيشيل، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ونيجيريا. وأُجري أيضا تقييم لنظم الملكية الفكرية للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، شمل تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، وكونغو. وطلبت المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية كلتاهما المساعدة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل صياغة صك إقليمي موحد لحماية المعارف والتعبيرات الثقافية التقليدية، وقد قُدمت المسودة الأولى للصك إلى المجلس الإداري للمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية ومجلس وزرائها وإلى المجلس الإداري للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.

٦٠ - وشددت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على أهمية تحسين القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة. وتركزت الجهود المبذولة على الممارسات الفعالة لإصدار الرخص للمشاريع التجارية، وعلى الخدمات الاستشارية للمشاريع التجارية التي يقودها القطاع الخاص، بما في ذلك بناء قدرة الرابطات التجارية، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تنظيم المشاريع والتدريب التقني لفائدة الشباب والنساء، في برامج المساعدة التقنية المتكاملة التي تنفذها اليونيدو في إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

٦١ - وخلال سنة ٢٠٠٥، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزامها القوي تجاه تنمية الموارد البشرية في أفريقيا عن طريق توفير الدعم المباشر والمستمر للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، مع التركيز، بوجه خاص على التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. واتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا النوويين هو اتفاق حكومي دولي موقع من قبل ٣٢ بلدا أفريقيا يجمعها العمل المشترك من أجل تحقيق أقصى فائدة من استغلال الهياكل الأساسية والخبرة المتاحة في أفريقيا في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، وإسراع الخطى نحو الاكتفاء الذاتي الإقليمي في ميدان التطبيقات السلمية لهذه التكنولوجيات. ونظمت الدول، بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجتماعا إقليميا لمناقشة المسائل المتعلقة ببرامج تنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف والاحتفاظ بالمهارات في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية.

زاي – الاتصال والدعوة والتوعية

٦٢ – يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المجموعة في النهوض بالدعوة العالمية وتعزيز الدعم الدولي للشراكة الجديدة. وقد حضر الاجتماع الذي عقده أعضاء المجموعة في نيويورك، من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ممثلو أمانة الشراكة الجديدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبحث المشاركون الدور الذي يضطلع به الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الاتصال والدعوة، واستعرضوا التقدم الذي أحرزته كل هيئة على حدة في دعم الدعوة للشراكة الجديدة، وناقشوا مقترحات للنهوض بمستوى التعاون فيما بين أعضاء المجموعة.

٦٣ – وأعاد الاجتماع التأكيد على التقسيم الحالي للعمل من أجل تعزيز وتنفيذ استراتيجية الاتصال و الدعوة، حيث يتولى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا القيادة على الصعيد العالمي، وتتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ريادة العمل على الصعيد الإقليمي، ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل على الصعيد الوطني، بالتشاور مع إدارة شؤون الإعلام. وتعمل أمانة الشراكة الجديدة على جميع الصّعد، بتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٤ – ووافقت المجموعة على تعزيز التعاون فيما بين أعضائها من أجل دعم الاتصال والدعوة، واتخذت أيضا قرارات بشأن عدد من الأنشطة المشتركة في المستقبل، تشمل عقد اجتماعات دورية للمجموعة من أجل استعراض التقدم المُحرز في تنفيذ استراتيجية الدعوة، وتنظيم برنامج زمالة للتدريب للصحفيين الأفارقة الذين يُعدون تقارير عن الشراكة الجديدة ومواضيع التنمية الأفريقية.

ثالثا – بعض مسائل السياسة العامة المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجديدة

ألف – نُهُج مبتكرة تم تطويرها بالتعاون مع جهات أخرى لتمويل أولويات الشراكة الجديدة

٦٥ – تعد تعبئة الموارد بصورة فعالة مسألة أساسية بالنسبة لتنفيذ برامج الشراكة الجديدة، إذا ما قادت الحكومات الأفريقية تلك الجهود واضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور داعم.

٦٦ – واستحدثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أدوات تحليلية مفيدة لمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد على الصعيد المحلي وتشجيع تدفق رأس المال الخاص. وساعد إنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمبادرات على نطاق القارة، مثل المنتدى الديمقراطي الأفريقي، واجتماعات ''المائدة الكبيرة''، ومنتدى شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

والفريق الدراسي الأفريقي المعني بورقات استراتيجية الحد من الفقر، على النهوض بجدول أعمال تنمية أفريقيا، وأتاح فرصا لحشد الدعم المالي من أجل تنمية أفريقيا.

٦٧ - ويشمل الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لأهداف الشراكة الجديدة العمل مع الشركاء الدوليين من أجل تعزيز النمو والحد من الفقر في البلدان الأفريقية ذات الدخل المتدني. وقد قدم الصندوق المساعدة للبلدان الأفريقية في المجالات المتصلة ببناء القدرة، كما يعمل أيضا على إسداء المشورة في مجال تكييف سياسات الاقتصاد الكلي وتهيئتها لمواجهة الزيادة المتوقعة في تدفقات المعونة الضرورية لتمويل الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على بناء القدرة وتقديم المشورة في مجال السياسة العامة، ساعد الصندوق الجهود الإنمائية لأفريقيا عن طريق الدعم المالي المباشر وتخفيف عبء الديون. وكان صندوق النقد الدولي هو أول مؤسسة مالية متعدد الأطراف تنفذ هذه المبادرة التي وافقت عليها الجهات المانحة الرئيسية في عام ٢٠٠٥. فقد منح الصندوق، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، إعفاء بنسبة ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة له على ١٣ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ذات الدخل المتدني (وهذا ما يكرس إنجاز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون). والبلدان المستفيدة هي:إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية تترانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وغانا، ومالي، ومدغشقر، وموزامبيق، والنيجر.

٦٨ - وكان قيام البنك الدولي، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، بإنشاء صندوق حفز النمو في أفريقيا خطوة مبتكرة ستساعد في زيادة التمويل المتاح لمشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويمثل الصندوق آلية تجريبية جديدة لإكمال الموارد المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية. ويتمثل احد أهدافه في زيادة الاستثمارات الإقليمية التي تتيح فرصة واضحة السلع العامة على الصعيد الإقليمي. أما النظام الحالي لتجميع استحقاقات المعونات الوطنية، فلا يوفر ما يكفي من الموارد لهذا النوع من الاستثمارات.

٦٩ - ومثلت نسخة عام ٢٠٠٥ من ”تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر“ مساهمة هامة في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المتعلقة بأفريقيا، حيث خلص التقرير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز أساسا في القطاعات الاستخراجية، وفي بلدان قليلة لديها موارد معدنية وموارد طاقة، وأن الفوائد التي تتحقق من هذا النوع من الاستثمار لا تتناسب مع التوقعات، من قبيل استحداث فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والروابط الخلفية والأمامية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، وطفرات أخرى غالبا ما تُعزى للاستثمار الأجنبي المباشر.

٧٠ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعبئة التمويل لأحد مشاريع الدعم للاتحاد الأفريقي، بلغت في مجموعها ٧,١ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، قدم منها البرنامج الإنمائي مبلغ ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وساهمت إسبانيا، وألمانيا، والسويد، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا بما تبقي من المبلغ. ويركز المشروع أساسا على ما يلي: بناء قدرة إدارة السلام والأمن، وضمان التشغيل الفعلي لمجلس السلام والأمن؛ وتعزيز المؤسسات والبرامج من أجل الدبلوماسية الوقائية والسلام والأمن؛ ووضع وتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بزيادة الوعي بجهود الاتحاد الأفريقي، وتعبئة الموارد من أجل جدول أعماله في مجالي السلام والأمن.

٧١ - ومن أجل تعبئة الموارد لتنفيذ خطة العمل البيئية للشراكة الجديدة، نظّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤتمرين للجهات المانحة (عُقدا في الجزائر العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفي داكار في آذار/مارس ٢٠٠٥) من أجل التباحث في الآلية المالية لتنفيذ الخطة. وحضر برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعا تشاوريا بشأن إنشاء المرفق البيئي الأفريقي، عُقد في مقر مصرف التنمية الأفريقية في تونس العاصمة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وجرت مناقشات حول أهداف المرفق المقترح والآليات العملية لإنشائه. وسيمول برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة ستُجرى على المرفق المقترح.

٧٢ - وفي إطار إبراز أهمية تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتحقيق أهداف برنامج عمل بربادوس، قدم مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمة الدولية للهجرة، المساعدة لأقل البلدان نموا من أجل عقد مؤتمرها الوزاري المعني بتعزيز الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للعاملين في الخارج، وذلك يوميْ ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، في كوتونو، بنن. وعالج المؤتمر الذي دام يومين مسألة تحسين خدمات التحويلات المالية وتعزيز انعكاساتها الإنمائية، وجرت مناقشات حول التدفقات والأنماط والاتجاهات الحالية، والسياسات والممارسات التي تحكُم تلك التحويلات في أقل البلدان نموا. وأبرز الإعلان الوزاري توصيات لتعزيز الأثر الإنمائي للتحويلات المالية منها: تنمية القدرات، ووضع الصكوك وتطوير المؤسسات من أجل تحقيق أقصى فائدة من التحويلات في تنمية أقل البلدان نموا؛ وبناء القطاعات المالية الشاملة التي تربط التحويلات بأشكال الوساطة المالية الأخرى، بما فيها التمويل البالغ الصغر وآليات شبكة الأمان، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإشراك مجتمعات العاملين في الخارج ورابطات المدن الأصلية في عمليات التنمية الوطنية لأقل البلدان نموا.

٧٣ - ونظم الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة، بدعم من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا زيارة استشارية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل، لإقامة حوار مع كبار مسؤولي الاتحاد الأوربي بشأن سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال التجارة والمعونة والتزاماته تجاه أفريقيا، بما في ذلك دعم التطوير المؤسسي المقدم للاتحاد الأفريقي.

باء - الدعوة وزيادة الوعي بتنفيذ الشراكة الجديدة

٧٤ - علاوة على الأعمال التي قامت بها المجموعة المعنية بالاتصال والدعوة والتوعية، اتخذ العديد من الكيانات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة تدابير، خلال السنة الماضية، من أجل زيادة الوعي بالتقدم المُحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة. وبالاستفادة برنامج زمالة ستانهوب، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٥، دورة تدريبية عن الشراكة الجديدة لصحفيي شرق أفريقيا. وعقدت اللجنة كذلك، في شباط/فبراير، بشراكة مع اليونيسكو ومنظمات غير حكومية أخرى دورة تدريبية إقليمية عن كيفية تقديم التقارير بشأن التكنولوجيا الأحيائية. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في ما تبقي من سنة ٢٠٠٦، تطوير موقع الشراكة الجديدة على الإنترنيت وصيانته، وإضافة قائمة المناقشة الإلكترونية إلى كل من المجموعات المواضيعية السبع، بهدف زيادة الحوار داخل المجموعة الواحدة، وتيسير البرمجة والتنفيذ الشاملَيْن للقطاعات، على نطاق المجموعات.

٧٥ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا اجتماعا/جلسة إحاطة لخبراء وسائط الإعلام في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لمجموعة مختارة من الصحفيين من وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يُغطون المسائل الأفريقية. وجرى التركيز في الاجتماع على أهمية عقد جلسات إحاطة دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة. وعلاوة على ذلك، وُجهت الدعوة للعديد من الصحفيين لحضور الأنشطة التي نظمها مكتب المستشار الخاص، ولا سيما حلقة النقاش عن وجهات نظر أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي عُقدت في نيويورك، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، واجتماع الخبراء بشأن توسيع الحكم الديمقراطي في أفريقيا: استراتيجيات مشاركة المرأة، الذي عقد في أروشا، في ٦-٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٧٦ - وتعمل اليونيسكو، من خلال متابعتها لأولويات الشراكة الجديدة، على حشد تأييد المؤسسات الشريكة لها (مثل اللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك)، ومواصلة إجراء دراسات وتأملات وتحليلات مستقبلية. كما تقوم بعقد المؤتمرات والمشاركة

في الاجتماعات من أجل المساهمة في تحقيق فهم أفضل لبرامج الاتحاد الأفريقي، دعما لتنفيذ الشراكة الجديدة.

جيم – التحديات والمعوقات

٧٧ – مع تطور تنفيذ الشراكة الجديدة، نشأ العديد من التحديات والمعوقات التي تتعلق أساسا بمسائل التنسيق والتعاون والتمويل. ومن التحديات التي يغلب الحديث عنها، هناك ضعف التنسيق على مستوى المجموعة، وهو ما يتجلى في الافتقار إلى جداول زمنية للاجتماعات يمكن التنبؤ بها، مما يحد من فرص تبادل الخبرات والمعلومات بين المجموعات وداخل المجموعة الواحدة. وهناك، علاوة على ذلك، محدودية الجهود في مجال البرمجة المشتركة وتنفيذ البرامج المشتركة دعما للشراكة الجديدة، رغم أن الوكالات قد أبدت اهتماما بالعمل سوية.

٧٨ – وأعاق الافتقار إلى التمويل الكافي قدرة العديد من الوكالات على المشاركة في مختلف اجتماعات المجموعات، وقلّل من المحفزات على إقامة برامج مشتركة، وحدّ من قدرة الوكالات على تقديم مزيد من المساعدة التقنية، وغير ذلك من الدعم التشغيلي لبرامج الشراكة الجديدة.

رابعا – استنتاجات وتوصيات

٧٩ – سيتطلب تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة القيام بإجراءات مختارة. فمن أجل تحسين التنسيق بين الوكالات، ولا سيما على مستوى المجموعة، من الجوهري للوكالات أن تزيد من تبادل المعلومات حول أنشطتها الجارية، وأن تتفق على جدول زمني للاجتماعات يسهل التنبؤ به، سواء بالنسبة للمجموعة أو للاجتماع التشاوري الإقليمي.

٨٠ – وينبغي لأعضاء المجموعة أن يعقدوا جلسات حوار دورية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الأفريقية الشريكة ذات الصلة، وبخاصة أمانة الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة، بشأن طبيعة الدعم الذي تقدمه ونطاقه. وينبغي للاجتماعات التشاورية الإقليمية أن تكون بمثابة آلية لرصد إجراءات المتابعة التي تُقرها المجموعات.

٨١ – وعلاوة على ذلك، ينبغي للوكالات أن تسعى من أجل تنفيذ برمجة مشتركة دعما للشراكة الجديدة. ويستلزم تنفيذ هذه المقترحات تصميما والتزاما عظيمين.